أهالي ريف حماة الشمالي نظموا مسيرات احتفالاً بانتصاراته.. ووفد إعلامي أجنبي في خان شيخون

الجيش يواصل ردع إرهابيي إدلب ويمنعهم من تغيير الوضع على الأرض

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن – وكالات

واصلت التنظيمات الإرهابية في إدلب تصعيد خروقاتها لوقف إطلاق النار الأمر الذي رد عليه الجيش العربي السوري بقوة وكبدها خسائر فادحة في وقت نظم أهالي ريف حماة الشمالي مسيرات جماهيرية حاشدة ابتهاجاً بانتصاراته وبعودتهم إلى قراهم المحررة، في حين زار وفد إعلامي مؤلف من ٦٠ مؤسسة إعلامية من أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية، مدينة خان شيخون المحررة.

وأفاد مراسل «الوطن» في حماة بأن الجيش استهدف الجيش صباح أمس، بنيران مدفعيته، نقاط تمركز تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في عدة محاور بريف حماة الغربي، وفي معرة حرمة وترملا والشيخ مصطفى والتح بريفي إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، رداً على اعتداءاتهم المتكررة على نقاطه بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي.

بدوره بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن مجموعات إرهابية ترفع شارات ما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» الموالية للاحتلال التركي أطلقت رشقات نارية كثيفة من أسلحتها الرشاشة مع قذائف صاروخية نحو نقاط عسكرية في محور تل جعفر شمال شرق خان شيخون اقتصرت أضرارها على الماديات، ما دفع الجيش للرد على مصادر إطلاقها ودك مواقع الإرهابيين بسلاح المدفعية الثقيلة.

وأوضح المصدر، أن المجموعات الإرهابية تحاول توتير الوضع العام في ريفي حماة الغربي وإدلب الجنوبي بتصعيد اعتداءاتها على حواجز الجيش ونقاطه المثبتة بمحيطها، ولكن الجيش أحبط كل محاولاتها بإحراز أي خرق بالوضع الميداني، وكبدها خسائر فادحة بالأفراد والعتاد.

في الغضون، نظم أهالي ريف حماة الشمالي مسيرات جماهيرية حاشدة ابتهاجاً بانتصارات الجيش العربي السوري وبعودتهم إلى قراهم المحررة، وشارك فيها أهال من بلدات وقرى (قمحانة، معردس، خطاب، مورك، خان شيخون، كفر زيتا، طيبة الإمام)، على حين عاد مئات العائلات من ريفي إدلب الجنوبي وحماة الشمالي عبر معبر مورك إلى قراها وبلداتها في خان شيخون وريف حماة الشمالي بحضور فعاليات رسمية وشعبية ودينية من محافظتي حماة وإدلب.

من جهة ثانية، زار وفد إعلامي من ٦٠ مؤسسة إعلامية مرئية ومقروءة ومسموعة من أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية، مدينة خان شيخون المحررة في ريف إدلب الجنوبي صباح أمس، للوقوف على واقع الخدمات الأساسية المقدمة للأهالي العائدين إلى قراهم وبلداتهم ومنازلهم.

وأكد القائم بأعمال محافظة إدلب، محمد فادي السعدون للإعلاميين، أن الحكومة خصصت الاعتمادات المالية اللازمة لإعادة الإعمار، مشيراً إلى أن الورشات الخدمية تعمل حالياً لإعادة تأهيل المرافق الخدمية والبنى التحتية في خان شيخون بما يساعد ويشجع الأهالي في العودة لمدينتهم واستئناف حياتهم الطبيعية مجدداً بعد دحر الإرهابيين وإعادة الأمان والسلام للمدينة على أيدي الجيش العربي السوري.

من جانبها أكدت وكالة «سانا» وصول دفعة من أهالي ريف إدلب الجنوبي إلى ممر مورك عائدين إلى مناطقهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب، في حين أفادت قناة «الإخبارية السورية» أن إرهابيي «النصرة» أطلقوا الرصاص الحي على الأهالي لمنعهم الوصول إلى المعبر.

وكانت وحدات الجيش العربي السوري استعادت الشهر الماضي السيطرة على مدينة خان شيخون الإستراتيجية بريف إدلب الجنوبي، إضافة إلى بلدات اللطامنة وكفر زيتا ولطمين ومورك ومعركبة واللحايا بريف حماة الشمالي وذلك بعد القضاء على آخر فلول الإرهابيين فيها.

على صعيد آخر، أشارت مواقع إلكترونية معارضة إلى مقتل مسلح وجرح ثلاثة آخرين من مسلحي ميليشيا «الجبهة الشامية» ليل الثلاثاء، في حين جرح أربعة مقاتلين من مسلحي «فرقة السلطان مراد»، بعد اقتتال حصل بينهما، وذلك في مدينة جرابلس (٩٨ كم شمال شرق مدينة حلب) شمال سورية، موضحة أن مسلحي التنظيمين استخدما الرشاشات الثقيلة وقذائف «أر بي جي» خلال الاشتباك الذي استمر لأربع ساعات.

من جانبه ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن الاقتتال جرى بين مسلحي «فرقة السلطان مراد» من جهة، ومسلحي «حماة العقيدة» المدعوم من النظام التركي، وذلك في مدينة جرابلس، في حين قتل طفل من أبناء حي جوبر الدمشقي أثناء مروره على طريق جنديرس عفرين، برصاصة طائشة استقرت في جسده أثناء اندلاع اشتباك المسلح بين المجموعتين.

الجيش يتصدى لخروقات الإرهابيين في ريف إدلب (رويترز – أرشيف)

دحض ما تحاول وسائل إعلام معارضة إشاعته عن صورة سوداوية في درعا

الهنوس لـ«الوطن»: الأمور في المحافظة تسير بشكل جيد ولا عودة للوراء

موفق محمد

دحض محافظ درعا محمد خالد الهنوس، ما تحاول مواقع الكترونية معارضة إشاعته عن صورة سوداوية في المحافظة، وأكد أن الأمور في المحافظة «تسير بشكل جيد»، لافتاً إلى توجيهات من الرئيس بشار الأسد بأن تعود درعا متألقة وكما كانت وأفضل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال الهنوس «درعا اليوم ليست بهذه الصورة السودواية» التي تحاول جهات مغرضة إشاعتها، مؤكداً أن درعا التي تم الإعلان عن تحريرها بالكامل في ١٤ آب عام ٢٠١٨ تسير فيها الأمور فيها بشكل جيد رغم بعض المنغصات، من حيث إعادة كافة المهجرين إلى قراهم وبلدتهم بجهود الحكومة، على أمل أن يعاد الإعمار، لافتاً إلى «توجيهات من سيد الوطن الرئيس بشار الأسد بأن تعود درعا متألقة وكما كانت وأفضل».

ولفت إلى أنه في بعض القرى والبلدات الصغيرة هناك بقايا مجموعات مسلحة مؤلفة من أربعة إلى خمسة أشخاص ولا تتعدى ذلك، تنتقل ليلا من مكان إلى آخر وتقوم بأعمال تصفية فيما بينها وقسم منها يقوم بذلك بهدف السرقة، وقسم آخر استهدف بعض مسؤولي حزب البعث العربي الاشتراكي والدولة.

وأكد الهنوس، أن المجتمع في درعا اليوم في معظمه لن يعود إلى الوراء لأنه لا يرغب في القتل والدم والخراب والدمار، لافتاً إلى أنه على العكس هناك اليوم مشاريع كبيرة على طريق إعادة الإعمار والاستثمار وإعادة الخدمات من أجل إعادة الحياة إلى طبيعتها.

ولفت إلى أن هذه المجموعات الصغيرة لم يرق لها الوضع القائم وراحت تستهدف «يمينا ويسارا»، واستهدفت بعض نقاط الجيش في الصنمين، ولكن أغلب أهالي الصنمين الذين يزيدون على ٥٠ ألف نسمة مؤيدين للحكومة، مؤكداً أن هذه المجموعات متابعة و«تعالج» وقد تم إلقاء القبض على بعض أعضائها.

وجدد الهنوس التأكيد أن الأمور في درعا ليست سوداوية، فقسم كبير من المتخلفين عن خدمة العلم التحقوا ويخدمون في الجيش العربي السوري، مشدداً على أن هذه النقاط الصغيرة لتلك المجموعات التي لا تتعدى الثلاثة «لن تعيد الحياة إلى الوراء».

وكانت مواقع الكترونية معارضة تحدثت عن استشهاد وإصابة عدة عناصر من قوات الجيش فجر أمس إثر اندلاع اشتباكات عنيفة بينهم وبين «مجهولين» داخل مدينة الصنمين في ريف درعا الشمالي، بعد حديثها عن استهداف قافلة للجيش على طريق يقع بين ريفي درعا والسويداء، زاعمة أن مدينة درعا تشهد حالة من التوتر، وأن المدنيين امتنعوا عن النزول إلى الشارع، كما أن الطلاب امتنعوا عن التوجه إلى مدارسهم خوفًا من تجدد المواجهات.

قولاً واحداً

لجنة دستورية بشروط سورية

ميسون يوسف

عندما ظن الغرب بقيادة أميركيا، أن عدوانه على سورية الذي بدأ في عام ٢٠١١ اقترب من تحقيق أهدافه بإسقاط الدولة وأن بإمكانه بعد هذا الإسقاط أن يضعها تحت الوصاية الدولية شكلاً وتحت الاستعمار الأميركي حقيقة، عندما ظن ذلك تداعت القوى الدولية بناء لمبادرة أميركية واحتشد لجمع في جنيف وأخرجوا بيان ٣٠ حزيران ٢٠١٢ الذي يختصر بعبارة واحدة مضمونها «تعيين حكومة انتقالية تشرف عليها أميركا باسم ما يسمى المجتمع الدولي وتنظم هذه الحكومة الأداة، إدارة تدير سورية كما تريد أميركا».

وكان من الطبيعي أن ترفض سورية هذا القرار وتتمسك بسيادتها واستقلالها وقرار شعبها الذي لا يعلوه قرار في سورية، وعملت سورية في مواجهة هذا العدوان الدولي على أكثر من صعيد واستطاعت أن تحقق أهدافها تباعاً، بدءاً من الميدان، حيث استطاعت أن تحتوي الإعصار الإرهابي الذي شن عليها وأن تستعيد السيطرة على معظم ما دخل إليه الإرهابيون من مناطق، وتمكنت من الاحتفاظ بموقعها الدولي وبمقعدها في الأمم المتحدة، وأبدى سلكها الدبلوماسي وطنية رائعة أذهلت القريب قبل البعيد، ثم استمرت سورية بالعمل مع حلفاء صادقين في الإقليم وعلى صعيد دولي، حتى تمكنت من الوصول إلى القرار ٢٢٥٤ الذي ينسف في جوهره فكرة الحكم الانتقالي ويعيد القرار للدولة لسورية وللشعب السوري وممثليه في الحكم والمعارضة والمجتمع المدني ويتبنى الموقف السوري في التعاطي مع العملية السياسية.

مرة جديدة حاولت قوى العدوان أن تلتف على القرار ٢٢٥٤ وتعين لجنة لوضع دستور لسورية يكون أعضاؤها في أكثرية خاضعة لقوى العدوان، ومرة جديدة تصمد سورية وتتمسك بسيادتها الوطنية وقرار شعبها المستقل وتتكئ على الإنجازات العسكرية في الميدان السوري التي صنعها الجيش العربي السوري وحلفاؤه وتفرض في نهاية المطاف الولوج إلى عملية سياسية يتولى السوريون تنظيمها وقيادتها ومع تأكيد حق سورية في محاربة الإرهاب بالتوازي مع انطلاق العملية السياسية.

كانت سورية تريد أن تكون لجنة مناقشة الدستورية لجنة حوار سوري سوري وتعكس حقيقة التمثل بالقدر الممكن وأن تكون أكثرية الأعضاء من أولئك الذين يؤمنون بوحدة سورية وعروبتها وسيادتها واستقلالها، وكانت ترى في الثلثين الممثلين للحكومة السورية وللمجتمع المدني حسب الاتفاق الأولي، ترى فيهما ضماناً لذلك، وهنا تمسكت سورية بحقها في الموافقة على أي اسم يدرج تحت هذه العناوين وكان التجاذب استمر لأكثر من سنتين حتى استسلم الخصوم وأقروا بحق سورية في ذلك وتم الاتفاق على لجنة دستورية كما أعلن الأمين العام لأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

إن النجاح في تشكيل اللجنة الدستورية وتسليم الآخرين بموقف سورية وحقها في تشكيل هذه اللجنة يعتبر مؤشراً آخر إلى ما تنجزه سورية باقتدار تام في الميدان والسياسة ويؤكد أن العدوان عليها لن يحقق شيئاً من أهدافه.

الملف السوري يتصدر تصريحات المشاركين في أنشطة الاجتماع الدورة ٧٤ للجمعية العامة

روسيا: «الدستورية» إنجاز لكل الأطراف.. وإيران: نحذر من الضغوطات الخارجية

الوطن- وكالات

تصدر الملف السوري تصريحات المشاركين باجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، حيث أكدت روسيا أن الإعلان عن تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي، بمثابة «إنجاز حقيقي» لكل أطراف المجتمع الدولي، في حين حذرت إيران المجتمع الدولي من ممارسة أي ضغوط على أطراف العملية السياسية في سورية، كما حذرت من التهديدات التي يشكلها تواجد الجماعات الإرهابية على «اللجنة».

وقال روحاني الموجود في نيويورك للمشاركة في الاجتماع الـ٧٤ للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، في حوار أجرته معه قناة «فوكس نيوز» الأميركية، حسب وكالة «سانا» للأنباء: أنه «أينما وطئت قدم الولايات المتحدة نلاحظ تفشي الإرهاب»، موضحاً أن «التدخل الأميركي في سورية دون موافقة الدولة السورية يعطي مثالاً واضحاً عن هذا الإرهاب في المنطقة».

بدوره أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال اجتماع عقد في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، ضرورة التزام جميع الدول باحترام سيادة سورية ووحدة أراضيها.

وقال وفق «سانا»: إنه «على جميع القوات الأجنبية في الأراضي السورية دون موافقة الدولة السورية أن تغادرها»، مشدداً على أن «اعتداءات الكيان الصهيوني على سورية تؤدي للمزيد من تعقيد الأوضاع فيها.. ويجب على المجتمع العالمي إرغام هذا الكيان على وقف جميع اعتداءاته».

وبيّن ظريف، أن الجولان العربي السوري المحتل أرض سورية وستبقى سورية وأن إعلان الولايات المتحدة الاعتراف بـ«سيادة» كيان الاحتلال الإسرائيلي عليه «أمر باطل وغير قانوني».

وجدد ظريف التأكيد أن طريق الحل الوحيد للأزمة في سورية هو الحل السياسي بقيادة سورية وبدعم من منظمة الأمم المتحدة وقال: «لقد أكدنا خلال الاجتماع الأخير لعملية أستانا على هذا النهج».

وحذر ظريف المجتمع الدولي من «ممارسة أية ضغوط على أطراف العملية السياسية» في سورية، بحسب وكالة «الأناضول»، التي نقلت عنه قوله: «نريد أن يتاح للسوريين قيادة العملية السياسية في بلدهم دون أي ضغوط خارجية تمارس عليهم من قبل أي طرف»، وحذر من «التهديدات التي لا يزال يشكلها تواجد الجماعات الإرهابية وتداعيات ذلك على النتيجة التي أعلنت أمس الاثنين (تشكيل اللجنة الدستورية)».

وطالب ظريف المجتمع الدولي بالمساهمة في إعادة إعمار سورية، مؤكداً ضرورة ألا تخضع المساهمات المالية لسورية لأي اعتبارات سياسية.

من جانبه ذكر نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشينين، أن اللجنة الدستورية ستكون برئاسة اثنين من الأعضاء، أحدهما يمثل الحكومة والآخر يمثل المعارضة، حسب وكالة «سبوتنيك».

كما قال فيرشينين في كلمة له خلال الاجتماع الوزاري رفيع المستوى بشأن سورية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وفق «الأناضول»: أن الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية بسورية بمثابة «إنجاز حقيقي» لكل أطراف المجتمع الدولي، مشيرة إلى أنه شارك في الاجتماع وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، ووزراء خارجية إيران ولبنان والأردن وإيطاليا.

كما شاركت فيه، الممثلة العليا للشؤون السياسية والخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، والمبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن، ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي.

وأضاف فيرشينين: «الآن صار بإمكاننا أن ننطلق إلى حوار سوري سوري في جنيف بما يحقق مصالح جميع السوريين».

وفي كلمته أيضاً، أشار نائب وزير الخارجية الروسي إلى أن بلاده ماضية في الحملة الرامية إلى مكافحة الإرهاب في سورية، متعهداً بالمحافظة على سلامة أرواح المدنيين، وأكد أن الدول الضامنة لمسار أستانا (روسيا وتركيا وإيران) ستواصل تقديم كل الجهد للمضي قدما نحو الحل السياسي في سورية.

بموازاة ذلك، ذكرت وكالات إعلامية معارضة، أن موغيريني، حذرت من انهيار اتفاق تشكيل اللجنة الدستورية ما لم يشعر السوريون بما سمته «عودة المسار السياسي لملكيتهم».

وقالت المفوضة الأوروبية: إن الحل السياسي هو «الطريق الوحيد لإحلال سلام عادل ودائم لجميع السوريين في بلدهم»، وأكدت تأييد الاتحاد الأوروبي لـ«الحل السياسي»، موضحة أن ذلك «لا ينبع من تجاهل الوقائع على الأرض، بل نتيجة رؤيتها بوضوح، فسورية ما زالت في حالة حرب وهناك ملايين المشردين خارج البلاد وداخلها».

كذلك أشارت الممثلة العليا إلى «وجوب تأكيد أهمية توافر شروط العودة الكريمة والآمنة للاجئين الذين بدأ بعضهم بالعودة إلى سورية» زاعمة أن «غيرهم يخشون من القبض عليهم فور وصولهم إلى بلدهم»، مشددة على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة دور واضح في تلك العودة.

من جانبه سعى رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، لاستعراض محاسنه في نيويورك، وقال زاعما «أعدنا الحياة للمناطق التي طهرناها من الإرهاب في سورية، حيث أقمنا فيها مدارس ومستشفيات ونعيد تأسيس بنيتها التحتية والفوقية» علماً أن نظامه مواظب على تتريك المنطقة ونهبها وتشويه تاريخها، وذلك في كلمة ألقاها، خلال مشاركته في جلسة بعنوان «الاتجاهات الضخمة التي تؤثر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة» ضمن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولتبرير مطامعه في منطقة شرق الفرات، تابع أردوغان مزاعمه قائلاً: «والآن وبالهدف نفسه نستعد لتطهير شرق الفرات من التنظيمات الإرهابية».

واستطرد في أكاذيبه قائلاً: «كما أننا ما زلنا نواصل جهودنا الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الهدوء والاستقرار في إدلب» علما أنه الراعي والداعم الأول للإرهاب والتنظيمات الإرهابية في إدلب والتي يسعى دائماً لحمايتها من عمليات الجيش العربي السوري الرامية إلى استئصالها من المنطقة.

من جانبه التقى المتحدث باسم النظام التركي، إبراهيم قالن، بالمبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبحسب «الأناضول»، تناول اللقاء آخر تطورات الأوضاع في سورية، فضلاً عن آخر المستجدات بمدينة إدلب، وتشكيل اللجنة الدستورية، إلى جانب سبل دفع العملية السياسية لحل الأزمة.

كما شهد اللقاء الحديث عن التطلعات بخصوص سرعة إقامة ما يسمى «المنطقة الآمنة» المزعومة في «ضوء حساسيات أنقرة» واتفق الطرفان على ضرورة تكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق السلام الدائم في سورية، علماً أن بلديهما يحتلان أجزاء من الأراضي السورية ويدعمان الإرهاب فيها.

الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال جلسة الجمعية العامة (رويترز)

مصر تطالب المجتمع الدولي بمحاسبة أردوغان لدعمه الإرهاب في سورية

وكالات

طالبت مصر المجتمع الدولي بمحاسبة رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، على جرائمه ولدعمه للتنظيمات الإرهابية في سورية وإمدادها بالسلاح وإيواء الإرهابيين وتوفير الملاذ الآمن لهم بشكل مخالف لقرارات مجلس الأمن.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد حافظ، في بيان له رداً على تصريحات أردوغان خلال إحدى الفعاليات في نيويورك وبيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وما تضمنه من ادعاءات: إن «ما يثير الاستغراب والاستهجان هو تصميم أردوغان على مواصلة ادعاءاته وإصداره تصريحات واهية وباطلة ظاهرها الادعاء بالدفاع عن قيم العدالة وباطنها مشاعر الحقد والضغينة تجاه مصر وشعبها».

وأشار حافظ حسب وكالة «سانا» إلى أنه من «المفارقات الساخرة أن تأتي تلك الادعاءات من شخص مثل أردوغان في ضوء دوره المشبوه في دعم ورعاية الإرهاب في المنطقة من خلال احتضانه لجماعة الإخوان الإرهابية وعناصرها وتوفير الدعم السياسي والمنصات الإعلامية لهم بهدف استمرار الترويج لأفكارهم التخريبية في مصر والمنطقة بأسرها» لافتاً إلى رعاية أردوغان للإرهاب في سورية الأمر الذي أدى إلى سفك دماء أبناء الشعب السوري الشقيق فضلا عن تسهيله مرور العناصر الإرهابية والمسلحين الأجانب وتقديم الدعم لهم للنفاذ إلى دول المنطقة وأوروبا وإفريقيا وآسيا لزعزعة الاستقرار بها والترويج للفكر المتطرف وانتشاره.

وأضاف المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية إنه «لطالما أدانت مصر استمرار أردوغان ومن خلال التواطؤ مع دول داعمة للإرهاب والفكر المتطرف في التدخل في الشؤون الداخلية لعدد من دول المنطقة بهدف تهديد استقرارها الداخلي والسعي اليائس لفرض الهيمنة والنفوذ فضلا عما يرتكبه نظامه من انتهاكات صارخة في حق الشعب التركي حيث يحاول أن يجعله رهينة لحرية زائفة وعدالة مزعومة».

واعتبر حافظ أن تصريحات أردوغان هذه ضد مصر «لا تعدو كونها محاولة يائسة منه لصرف النظر عن تدهور وضع نظامه والخسائر المتتالية التي يعانيها سواء على المستوى الحزبي أو على الساحة الداخلية التركية والساحة الدولية».

ستساعد «الدستورية» على إجراء أول جلسة

الدول الضامنة لـ«أستانا» من نيويورك: الالتزام بسيادة سورية ووحدة أراضيها

وكالات

جدد وزراء خارجية الدول الضامنة لعملية «أستانا»، أمس، من نيويورك حيث تعقد أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ٧٤، التأكيد على الالتزام بسيادة سورية ووحدة أراضيها، مشددين على احترام هذه المبادئ من جميع الأطراف، ورحبوا باستكمال عملية تشكيل لجنة مناقشة الدستور.

وجاء في بيان نشر على موقع وزارة الخارجية الروسية، حسب وكالة «سانا»: إن «وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا كضامنين لعملية أستانا عقدوا اجتماعا ثلاثيا على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ٧٤ رحبوا خلاله باستكمال عملية تشكيل لجنة مناقشة الدستور».

وبما يؤكد أن سورية فرضت رؤيتها فيما يتعلق بتشكيل «اللجنة الدستورية» وآليات وإجراءات عملها، أعلنت دمشق والأمم المتحدة رسمياً الاثنين الماضي إطلاق أعمال هذه اللجنة.

وأعرب الوزراء في بيانهم عن تصميمهم على دعم عمل اللجنة عبر التفاعل المتواصل مع الأطراف السورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، واتفقوا على المساعدة لعقد الجلسة الأولى للجنة في جنيف.

وشدد الوزراء على أن هذه الخطوة الحاسمة ستمهد الطريق من أجل عملية سياسية قابلة للتطبيق يقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة بالتوازي مع قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

وكان البيان الختامي للاجتماع الذي عقده الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في الـ١٦ من أيلول الجاري شدد على تمسك الدول الثلاث الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وكذلك أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وأكد وجوب التقيد الشامل بهذه المبادئ وأنه لا ينبغي خرقها بأي أعمال بغض النظر عن منفذيها.